

متطلبات التحول نحو الاقتصاد الإسلامي
بين المرتجى والمتاح "دراسة تحليلية
لإشكالية فجوات التنظير والتطبيق في
الاقتصاد الإسلامي"

د. عقبة عبد اللاوي*

ملخص البحث:

تُسلط هذه الدراسة الضوء على جهود التنظير والتطبيق في الاقتصاد الإسلامي، من خلال محاولة تشخيص وتقييم للمنهجية المتبعة ضمن الأدبيات والتأصيلات النظرية في حقل المعرفة للاقتصاد الإسلامي، وعرض أهم الركائز والمتطلبات التي يُمكن من خلالها دفع جهود البحث ورفع قيمة الإضافات العلمية للاقتصاد الإسلامي، لتُشكّل المعارف في مجالات الاقتصاد الإسلامي بديلا للنظريات التقليدية، يُمكن أن تحل محلها ويكون مصدرها التصور والفلسفة والمنهجية الإسلامية، وأن لا تعارض أهدافها الكلية ولا مكوناتها العقديّة أو ضوابطها للسلوك البشري عامة وللسلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية، النظرة الكونية الإسلامية، كما تحلّل الدراسة ماديّات تجسّد التأصيلات النظرية على أرض الواقع، من خلال مناقشة بعض الجوانب التطبيقية للاقتصاد الإسلامي وتحليل مدى توافقها مع المبادئ والخصائص التي يركز عليها، والأهداف التي ينشدها، وتبيان طبيعة الفجوات الحاصلة بين التنظير والتطبيق.

* أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي . الجزائر . عضو مخبر بحث متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي بجامعة قاصدي مرباح . ورقلة . الجزائر .

المقدمة:

إنّ الإسلام وأمتنا في لهفٍ إلى باحثين اقتصاديين لهم فُدرةٌ على الترحيح بين حضور عاطفة حبّهم للدين والأمة، وبين ضرورة ترويضهم للمنهجية العلمية في معالجة مشكلات شعوبهم، وطرح اقتراحات حلولهم لها، وهنا يسمح المقام لنا بالقول طوعاً إن عاطفتنا في حبنا للإسلام (ولأمتنا) لا يضاهاها شعور، ولا تحاذيها أحاسيس ومشاعر، ولكن نفس المقام يدفعنا قسراً إلى الاعتراف بأننا يجب أن نحاول جاهدين الإخلاص للمنهجية العلمية خاصة عند تقييم مسيرة الجهود المبذولة في حقل الاقتصاد الإسلامي، لأننا نرى أنّ المنهجية العلمية ضابطاً علمياً مهماً لـ «التأصيلات النظرية» و«التطبيقات العملية» القادرة على خدمة الدين والأمة.

وهذه الدراسة تُسلط الضوء على جهود التنظير والتطبيق في الاقتصاد الإسلامي، من خلال محاولة تشخيصٍ وتقييمٍ للمنهجية المتبعة ضمن الأدبيات والتأصيلات النظرية في حقل المعرفة للاقتصاد الإسلامي، وعرض أهم الركائز والمتطلبات التي يُمكن من خلالها دفع جهود البحث ورفع قيمة الإضافات العلمية للاقتصاد الإسلامي، لتُشكّل المعارف في مجالات الاقتصاد الإسلامي بديلاً للنظريات التقليدية، يُمكن أن تحل محلها ويكون مصدرها التصور والفلسفة والمنهجية الإسلامية، وأن لا تعارض أهدافها الكلية ولا مكوناتها العقديّة أو ضوابطها للسلوك البشري عامة وللسلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية، النظرة الكونية الإسلامية، كما تحلّل الدراسة ماديّات تجسّد التأصيلات النظرية على أرض الواقع، من خلال مناقشة بعض الجوانب التطبيقية للاقتصاد الإسلامي وتحليل مدى توافقها مع المبادئ والخصائص التي يتركز عليها، والأهداف التي ينشدها، وتبيان

طبيعة الفجوات الحاصلة بين التنظير والتطبيق. وكتقديم لهذه الدراسة نطرح مجموعة من التساؤلات:

- * هل وصلت جهود البحث في حقل المعرفة في الاقتصاد الإسلامية إلى مرحلة تسمح بالتحول الكامل إلى الاقتصاد الإسلامي؟ وهل تُحقق النظريات الاقتصادية الإسلامية المعايير الأساسية لقبول العام من قبل المحافل العلمية الدولية؟
 - * ألا يوجد حالة من التركز والتمركز لتطور المعرفة الاقتصادية الإسلامية على منهجية الفكر الرأسمالي التقليدي؟ وهل هذا المنحى يُناقض الفرضيات والمفاهيم والقيم الإسلامية الأساسية؟
 - * أليس هناك فجوات كبيرة بين حقل التنظير ومجالات التطبيق في الاقتصاد الإسلامي؟ وهل ذلك يسمح بتحقيق الرؤية الشمولية في الطرح والمعالجات للاقتصاد الإسلامي؟
 - * ما هي المتطلبات العاجلة التي تُشكّل أساسيات المرحلة القادمة من أجل تمهيد الطريق للتحويل إلى الاقتصاد الإسلامي؟
- وسنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على بعضٍ من مجموع التساؤلات المطروحة من خلال التوصيف والتحليل الذي سنتضمنه هذه الورقة.
- أولاً: إشكالية الفجوة النظرية كأحد مفاصل متطلبات التحول إلى الاقتصاد الإسلامي:

إن مصادر ومنابع التشريع الأساس، إرثٌ عظيم ومشكاة، ودُررٌ من العلم والعمل النافع. بقدر ما عاش بهما المسلمون ولأجيالٍ عصوراً من النصر والتمكين، وعهوداً من الرخاء والبنين... بقدر ما احتُبساً لقرون بين صفحات الأسفار وطيّات الكتب والدواوين. إنّه إرثنا المهجور الذي وبقدر ما سوف يُشكل

حجة غير داحضة على أهمية مراجعة تاريخ «الاقتصاد الإسلامي» لتأصيله والتنظير له، بقدر ما سوف نعتمده دليلاً قوياً للقول بأهمية ما ننحى إليه، فنظمه وأركانه - الإسلام - بقدر ما أورثت إطاراً ذاتياً نظرياً وعملياً متماسكاً، يُمكن من خلاله دفع جهود «التنمية» المنشودة لاقتصاديات «العالم الإسلامي» إلى أبعد الحدود بين «التنظير» و«التنظيم» لها؛ بقدر ما أورثت خصائصه ومبادئه وأسسها وتأصيلاته من الآليات ما يُمكن الاقتصاديات الإسلامية من تجاوز مآزق الرأسمالية والاشتراكية، والتي يصفها محمد إقبال قائلاً: "إن الرأسمالية والشيوعية تلتقيان على الشره والنهامة والقلق والسامة، والجهل بالله، والخداع للإنسانية، الحياة عند الشيوعية «خروج»^١ وعند الرأسمالية «خراج»^٢ والإنسان البائس بين هذين الحجرين قارورة زجاج، إن الشيوعية تقضي على العلم والدين والفن، والرأسمالية تنزع الروح عن أجسام الأحياء، وتسلب القوت من أيدي العاملين والفقراء، لقد رأيت كليهما غارقتين في المادة، جسمهما قوي ناصر، وقلبيهما مظلم فاجر"^٣.

وإن كان ما تم الإشارة إليه من أوزار الرأسمالية والاشتراكية دافعا جزئياً - في الأصل أن الدافع الرئيس إيماننا بصحة وأصالة مرتكزات الاقتصاد الإسلامي _ للتحول إلى نظام بديل، إلا أن المشكلة التي تُطرح أن المسلم اليوم لا يؤسس حياته، ولا يُنظم مجتمعه على مبادئ القرآن، وقد أفلس لذلك في الدين والدنيا، لقد

١. يعني تجرد من العقائد، والعواطف، والآداب، والحضارات.
٢. والخراج في اللغة ما يخرج من غلة الأرض. وهو إتاوة تُؤخذ من أموال الناس، والمقصود هنا ظاهرة «التسليع» أي (تغليب المنطق المادي السلعي): المرتكزة أساساً على إضفاء الطابع السلعي على العالم، وتحويل العالم إلى عالم يهتم بالآقتصاد وحساباته أكثر من أي أمر حياتي آخر بما في ذلك الأخلاق والقيم الدينية والإنسانية، التي تتراجع تدريجياً وتستبدل بالعلاقات السلعية والربحية النفعية دون قيد أو شرط.
٣. محمد إقبال، ديوان محمد إقبال: الأعمال الكاملة، إعداد سيّد عبد الماجد الماغوري، ط٣، ج٢، الديوان السابع: رسالة الخلود (جاويد نامه)، نقله إلى العربية شعرا حسين مجيب المصري، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ٢٠٠٧، ص ١٩٠.

ثَلَّ عَرشَ قَيْصَرَ وَكسرى، وَنعى على ملوكيتهم، وَنصب لِنفسه عَرشاً ملوكياً (أى رَأسمالياً)، وَترَبَّعَ عليه، وَاقْتبس من العجم الملوكية (الرَأسمالية) وَأَساليبها، وَبذلك تَغَيَّرَ نظره إلى الحياة، وَتَغَيَّرَ منهج تفكيره^٤.

وعلى ذلك فإن الحل ليس إلا في الإسلام وما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ويُشير محمد إقبال في هذا السياق: إن إنقاذ البشرية من التأثير الضار للرأسمالية لا يعني إعدام القوة الرأسمالية من النظام الاقتصادي أصلاً كما يقترح الشيوعيون، ومن أجل التحديد المناسب على هذه الطاقة الرأسمالية يقدم القرآن الكريم والسنة الشريفة حلولاً بشكل المبادئ الشرعية فيما تعلق: بـ«المال» و«حرمة الربا» و«الملكية» «النقل العادل للملكية»، التوزيع المنصف لـ«الثروة» من خلال قواعد «الميراث» وآليات «الوقف» و«الزكاة»، إنشاء «المالية العامة» وتكوين بيت المال للمحافظة على «المال العام»، وأخيراً وليس آخراً إبراز دور «الدولة» وأهميته حضورها تحقيق العدالة الاجتماعية ... الخ، وهي جميعها مجالات اقتصادية ذات أهمية بالغة، بقدر ما هي بحاجة ماسة إلى تأصيلات نظرية ودراسات وصفية. بقدر ما هي جديرة بالتطبيق العملي في أرض الواقع. ونظراً إلى الفطرة البشرية، فإن البلشفية الروسية إنما هي رد فعل شديد ضد الرأسمالية الأوروبية المستبدة المستغلة التي لا تعرف العواقب ولا تؤمن بها ولكن الواقع أن الرأسمالية الغربية والبلشفية الروسية كلتاهما وليدة التطرف من الإفراط والتفريط. الأمر الذي يطرح ضرورة إبراز السبيل الوحيد للخلاص، (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) ° (الأنعام : ١٥٣).

٤. محمد إقبال، ماحع سنة، نكهه الماحع، ص ١٩١.

٥. حَدَّثَنَا أَنَّهُ سَعِدَ عِنْدَ اللَّهِ نُو سَعِيد ، حَدَّثَنَا أَنَّهُ خَالِدُ الْأَحْمَرُ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُحَالِداً ، يُذَكِّرُ ، عَنِ الشُّعْبِيِّ ، عُمَرُ حَادٍ نُو عِنْدَ اللَّهِ ، قَالَ : كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، " فَخَطَّ خَطًّا ، وَخَطَّ خَطِّينِ عَنِ يَمِينِهِ ، وَخَطَّ خَطِّينِ عَنِ يَسَارِهِ ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ فِي الْخَطِّ الْأَوْسَطِ ، فَقَالَ : هَذَا سَبِيلُ

وفي هذا السياق يرى مالك بن نبي أن المسلم في عالم الاقتصاد جرى عليه قانون التقليد كما يجري على كل كائن فقد صلته بالعالم الأصيل ففقد أصالته. فكان عندئذ أميل لتقليد (الحاجات) منه إلى تقليد (الوسائل) لأنه فقد وعيه الحضاري أيضا. وإذا تابعنا هذا الوضع في خطوات أخرى، نراه في المجال السياسي يتحول إلى مشكلات سياسية لا بد أن تواجهها الحكومات الإسلامية، وفي المجال الاقتصادي يتحول إلى قضية نظرية تحاول نخبة مثقفة معالجتها على أسس علم اقتصاد، وُضعت على تجارب وخبرات العالم الذي أنجب (آدم سميث) و(كارل ماركس). وهكذا تبدئ قضية الاستعمار في صورتها الجديدة^٦.

فالإنسان الذي استسلم للتقليد في العادات والأذواق، وبصورة عامة في تقليد ما يكتظ به عالم أشياء سيّده غيره، يُصبح في المجال النظري مُقلدا للأفكار التي صاغتها تجارب وخبرات غيره. فإذا ما عدنا لموقف نخبتنا المثقفة في المجال الاقتصادي، نرى هذه النخبة تقف مجرد موقف اختيار بين ليبرالية (آدم سميث) ومادية (كارل ماركس)، كأنما ليس للمشكلات الاقتصادية سوى الحلول التي يُقدمها هذا أو ذاك، دون وقوف أو عبّرة عند أسباب الفشل، أو نصف النجاح لخطط التنمية التي طُبقت في عالمنا الإسلامي^٧. فمتقينا في القضية الاقتصادية نراهم يُصنفون صنفين، لا على أساس فني بل على أساس أخلاقي، صنف لا يبالي بعقيده في انحيازه لنظرية اقتصادية معينة، ويُلقَّب أو يُلقَّب نفسه بالتقدمي لأنه يدعي الماركسية، وصنف ينحاز مبدئيا إلى الليبرالية لأنه يتجنب المادية والإلحاد بحافز إسلامه. فهذا الصنف الأخير هو الذي يهمننا بالذات، لا لأنه مسلم فحسب،

اللَّهِ " ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ آيَةَ وَأَرْءَ هَذَا صَاطِرٌ مُسْتَقِيمًا فَاتَّبَعُوهُ لَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ . [سنن ابن ماجه :كِتَابُ ابْنِ مَاجَةَ، بَابُ اتِّبَاعِ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ...]
٦ . مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ط٤، دار الفكر، دمشق، ص٧.
٧ . نفس المرجع ، ص٨.

بل لأنه كان أخصب من الصنف الأول في الدراسات الاقتصادية، كما يدل على ذلك عدد من الأطروحات ودراساتها^٨.

والمشكلة التي نطرحها في هذا السياق أننا نرى الاقتصاديين الإسلاميين (أو المختصين والمهتمين بقضايا الاقتصاد الإسلامي) وكأنهم بعد أن اختاروا ضمناً المبدأ الليبرالي، يريدون وضع المسحة الإسلامية عليه، لنرى الجهود الحميدة تتصرف بصورة عامة، إلى دراسة النظم المالية في الاقتصاد، كأنما هي الأمر الأساسي في علم الاقتصاد^٩.

والمشكلة أنه ومنذ عصر ما بعد الموحدين نجد أن الفكر الإسلامي، المُسَرَّح من مهماته التاريخية من وجه ما، فقد وظيفته على وجه العموم فأسمى آلة تدور في الفراغ نسمع جعجعتها ولا نرى طحنها، حتى إن اتجاهاً أو مذهباً اقتصادياً إسلامياً خاصاً لم يكن ليقوى على البزوغ، ذلك بأنه لا يملك أن يتعلق بفكرة (الربح الحر) التي هي دعامة الرأسمالية، ولا بفكرة (الحاجة) التي هي نواة الماركسية. فدعائم المفاهيم للنشاط الاقتصادي القديم للمجتمع المسلم - من وضوح ودقة ونظام وتنظيم وثقة ... - انحلت في التفسخ العام الذي أصابه ساعة كانت أوربا على عتبة عصر اقتصادي جديد، بما أوتيت من اكتشافات جغرافية كبرى في القرن السادس عشر الميلادي^{١٠}.

وبذلك يمكننا القول أن من أهم إشكاليات التنظير في الاقتصاد الإسلامي، ارتكاز غير قليل من الأفكار والآراء على التأسيسات النظرية للفكر التقليدي بوجه خاص المدرسة النيوكلاسيكية، ومن ثم محاولة اضمحاء مسحة إسلامية عليها، سواء من خلال جهود علاج وضبط مسببات الاختلال في الإطار النظري الرأسمالي، أو

٨. نفس المرجع والصفحة.

٩. نفس المرجع والصفحة.

١٠. مالك بن نبي، مرجع سبق ذكره، ص ٧.

إلغاء وتعديل المتغيرات والسلوكيات التي تتناقض مع تعاليم الإسلام. وقد يكون هذا المنحى لحد ما صحيح من الناحية المنهجية والنظرية، لجانبا من الاعتبار أن من أهم خصائص البحث العلمي التراكمية والاعتمادية، ولجانبا آخر أن النظريات الاقتصادية تُشيد ارتكازا على السلوك الاقتصادي محل الدراسة، ومن ثم نمذجة هذه السلوكيات في شكل معادلات رياضية تُفسر المتغير محل الدراسة (المتغير التابع) بمجموعة من المتغيرات المستقلة. لكن المشكل أنه وبهذا التوجه فإن جهود البحث في بعض مواضيع الاقتصاد الإسلامي تركزت وتمركزت حول تعديل بعض المتغيرات المستقلة، أو حذف بعضها، تناسبا مع التوجه العام لضوابط الاقتصاد الإسلامي، وبذلك تدخل جهود البحث في الاقتصاد الإسلامي بهذا المنحى ضمن دائرة مغلقة وحيز ضيق، يحد من الآفاق البحثية الشاسعة، ويجعله تابعا في الغالب على ما أسس من أفكار وضعية بشرية مرتبطة بزمان ومكان معين، وليدة بيئة وفلسفة وثقافة وعادات وتقاليد وإمكانات قد تكون مختلفة ومتباينة. كما أن التفكير داخل الدائرة والذي أقحم فيه بعض باحثي الاقتصاد الإسلامي، حجب الأنظار البحثية عن كثير من المتغيرات الرئيسية التي قد تكون مفسرة ومؤصلة بشكل أبلغ وبصورة أدق لكثير من الظواهر الاقتصادية المعالجة، خاصة عندما يتركز الاعتماد في بناء التأسيسات على التحليل الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.

إن هذا التوجه البحثي يُثير حُزم من المخاوف، خاصة في حالة تعمقه أو تشكيله لنسب مهمة من مجموع الإضافات العلمية في حقل الاقتصاد الإسلامي، ولعل أبرز هذه المخاوف أن تدوب معالم الشخصية البحثية الإسلامية في شخصية الفكر التقليدي، وتتحول بذلك (نتيجة الجهود البحثية في مجال الاقتصاد الإسلامي) إلى مدرسة تجديدية إصلاحية للفكر التقليدي، قد لا ترقى لمنافسة المدارس الحديثة

للفكر الرأسمالي، ويُمكن أن تُحقق كما أخفقت الكثير من المدارس على اختلاف عراقتها، وتتنوع إمكاناتها، ورسوخ قدم روادها ومفكريها.

ولعل من أهم الأساليب التي يجب انتهجها لعلاج المشكلة المشار إليها الاعتماد على أسلوب الهدم وإعادة البناء. هدم كل الترابطات والرواسب والخلفيات النظرية، وإعادة بنائها مع ما يتناسب ودعائم المفاهيم للسلوك الاقتصادي للمجتمع المسلم من وضوح ودقة ونظام وتنظيم وثقة ... لإيجاد تجربة عملية تستمد معطياتها - كما يرى ابن نبي - من واقع المشكلة بعد تحليل عناصرها، دون التأثر بالمفاهيم التي زرعها الحضارة المعاصرة في أفكارنا، وأسدت ستارها على أبصارنا. ودون إغفال لمعاملات الترابط والتداخل مع العالم الخارجي، المفروضة في سياق النظام الاقتصادي الدولي، والمدعومة بموازين القوى الاقتصادية والجيوسياسية.

وإذا كانت منهجية البحث هي الفلسفة التي تنطلق منها القناعات والقيم العلمية لذلك الحقل العلمي (Paradigms)، فإنه يجب على هذه القناعات أن تكون جزءاً لا يتجزأ من القناعات والقيم والتصورات التي ينطلق منها الباحث، وهي جزء من نظريته الكونية (worldview) وهذه القيم تعرف بالدين. وهذا يعني أنه يجب على الدين أن يُغير سلوك الإنسان ليتفق مع الأهداف والقيم التي ينادي بها، لذلك فإن المنهجيات التي اتبعت في الكتابة في حقل الاقتصاد الإسلامي يجب أن تكون جزءاً من الفلسفة والتصورات الكلية الإسلامية، ويجب للمعتقدات العلمية لعلم الاقتصاد الإسلامي (Islamic paradigms) أن تكون جزءاً من العقيدة الإسلامية ويجب أن لا تعارض أهدافها الكلية ولا مكوناتها العقيدية أو ضوابطها للسلوك البشري عامة وللسلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية، النظرة الكونية الإسلامية^{١١}.

١١. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، تشخيص الأزمة المنهجية لعلم الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد ٢٦، عدد ١، السعودية، ٢٠١٣، ص ١٥

إنه إذا؛ منهج مستقل، يُستقى من طبيعته الدينية، ثم يمضي في مجراه المرسوم لنفع الناس، وحماية مُثلهم العليا^{١٢}. وعلى ذلك فإن مهمة الباحث المسلم المعاصر جدّ ضخمة، وعليه أن يقدر موقفه، إذ عليه أن يفكر تفكيراً جديداً في نظام الإسلام كلّه دون أن يقطع ما بينه وبين الماضي قطعاً تاماً، وأن يستنبط من أهداف الإسلام التي لم تتكشف إلاّ تكشفاً جزئياً^{١٣}.

والمُشكلة التي تُثار في هذا الجزء من الدراسة؛ وكما يرى « عبد الرحيم الساعاتي » أنه وفي حقل الاقتصاد الإسلامي وعلى الرغم من رفض بعض الاقتصاديين المسلمين للقيم العلمية لعلم الاقتصاد إلاّ أنهم لم يستطيعوا أن يقدموا بديلاً لها يُمكن أن تحل محلها ويكون مصدرها التصور والفلسفة والنظرة الكونية الإسلامية، وتكون أساساً للمنهجية الإسلامية. لذلك تطورت المعرفة الاقتصادية الإسلامية من خلال المنهجية التقليدية والتي تقوم على فرضيات تتناقض مع المفاهيم والقيم الإسلامية. فقد رفض الكتاب المسلمون العلاقة الحتمية بين العلة والمعلول، وطبيعة العلاقة بين السبب والنتيجة. كما رفضوا موضوعية العلاقة الاقتصادية لأن السلوك الاقتصادي يتأثر بالقيم الأخلاقية، ورفض بعضهم الموضوعية هو رفض لعلم الاقتصاد، ولم يقدموا بديلاً له، كما رفضوا مفهوم الرشد الاقتصادي التقليدي لأنه مفهوم قيمي، ولم يقدموا بديلاً، وكذلك رفضوا الحرية والفردية للمذهب التقليدي وقالوا بوجود انسجام بين مصلحة الفرد والمجتمع في المجتمع الإسلامي ولكن رفضوا اليد الخفية ولم تقدم تفسيرات لهذا الانسجام^{١٤}.

١٢. محمد الغزالي، الإسلام المفترى عليه .. بين الشيوعيين والرأسماليين، ط٦، نهضة مصر

للطباعة والنشر، مصر، ٢٠٠٥، ص ١٨.

١٣. محمد إقبال، تجديد التفكير الديني في الإسلام، ترجمة محمود عباس، ط٢، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص ٢١٣.

١٤. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٥-٢٦.

وعلى الرغم من عديد الكتابات المنهجية والتأصيلية التفسيرية في حقل الاقتصاد من منظور إسلامي، ولكن المُسجل أن أحد أهم معوقات البحث في هذا المجال هو الاعتماد بالدرجة الأولى على « النظرية النيوكلاسيكية » التي لا تتلاءم في كثير من الجوانب مع طبيعة الاقتصاد الإسلامي. ولأمر غير مفهوم حَرَم الباحثون في الاقتصاد الإسلامي أنفسهم من «التنفس خارج الصندوق» عبر المدارس الاقتصادية المنافسة من مثل: «الاقتصاد السلوكي» (Behavioral Economics) و «نظرية المباريات» (Game theory) و «اقتصاد النظم المركبة» (Complexity Economics)، وغيرها من المدارس المتعددة التي تتيح آفاقاً أوسع لدراسة السلوك والظواهر الاقتصادية والاجتماعية^{١٥}.

ومن الناحية المنهجية فإن رفض القيم العلمية لعلم الاقتصاد التقليدي، وانحسار بناء علم الاقتصاد الإسلامي على منهجية الاقتصاد التقليدي أدى إلى عدم انسجام منطقي (logical inconsistency)، ما شكّل خللاً وعواراً في المنهجية المتبعة لبناء علم الاقتصاد الإسلامي، وهذا كان سبباً وراء تخلف النمو المعرفي لعلم الاقتصاد الإسلامي وعدم اجتياز النظريات الاقتصادية الإسلامية للمعايير وتحقيقها للقبول العام من قبل المحافل العلمية^{١٦}.

ويجدر التأكيد أن الباحث في الاقتصاد الإسلامي لا ينتمي لمدرسة معينة من المدارس الاقتصادية القائمة، فكل مدرسة لها إيجابيات وسلبيات، مصادر قوة، ومكان ضعف، آليات إصلاح وبذور اختلال، وكمحصلة لذلك إنجازات واخفاقات. ومما يجانب الصواب الاعتقاد أن جميع المدارس تنطلق دائماً من مسلمة مشتركة ومنهجية واحدة. فهناك تعددية واسعة في المدارس الاقتصادية، والمطلوب من

١٥. سامي إبراهيم السويلم، معالم التطوير في الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد ٢٦، عدد ١، السعودية، ٢٠١٣، ص ٤٣-٤٤.
١٦. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.

الباحث تتبع النتائج الثابتة والمناهج المفيدة من أي مصدر كان، وانتظامها في عقد الاقتصاد الإسلامي في ضوء النظرة الكونية الإسلامية، وارتكازا على الأسس والنصوص الشرعية الثابتة. وفي الجانب الشرعي لا يوجد ما يلزم الباحث بالتوقف عند مذهب معين أو مدرسة فقهية محددة دون غيرها^{١٧}.

ويحلل الدكتور محمد أنس الزرقا المشكلات التي تواجه البحث في الاقتصاد الإسلامي ويحددها في ثلاث نقاط رئيسية: تتمثل الأولى في افتقاد المتخصصين اختصاصا مزدوجا في الاقتصاد والفقه؛ والثانية في غموض أصول البحث في الاقتصاد الإسلامي، هل هي أصول الفقه أم أصول التحليل الاقتصادي المعاصر؟ أم هي مزيج بين الاثنين؟ والثالثة في قلة الاهتمام بالقضايا التطبيقية الملحة في العالم الإسلامي^{١٨}.

وعلى الرغم من الجهود التي قد تُسجل في دراسة الجوانب الشرعية للاقتصاد الإسلامي، لكن هذا التقدم لم يستمر في الاتجاه المأمول لأسباب متعددة، منها قصور مستوى « الاستقراء »، ومنها ضغوط الصناعة المالية التي أدت أحيانا إلى تراجع التأصيل الفقهي للنشاط الاقتصادي^{١٩}. ويكاد يُجمع كبار الاقتصاديين الإسلاميين على أن البحث في الاقتصاد الإسلامي يتعرض خلال هذه الفترة، ومنذ أمد ليس بالقصير لأزمة حادة تتعلق ببيانه وهيكله ونوعيته، وهي بالتعبير الاقتصادي فترة ركود بعد فترة ازدهار^{٢٠}.

١٧. سامي إبراهيم السويلم، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤.

١٨. فضل عبد الكريم بشير، عبد الرزاق سعيد بلعباس، الاقتصاد الإسلامي على مفترق طرق؟ دعوة للحوار، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد ٢٦، عدد ١، السعودية، ٢٠١٣، ص ١٣٦

١٩. سامي إبراهيم السويلم، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤.

٢٠. شوقي أحمد الدنيا، التعليق حول الدراسة: تشخيص الأزمة المنهجية لعلم الاقتصاد الإسلامي لعبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد ٢٦، عدد ١، السعودية، ٢٠١٣، ص ١١٢.

وفي إطار الأدوات والطرائق والأساليب، وتزامنا مع ما شهده العالم من ثورة تكنولوجية كان لها واضح الأثر على جهود البحث العلمي، وبالغ التأثير على أدواته وطرائقه ومناهجه في شتى مجالات العلوم، وفي المجال الاقتصادي أدى استثمار الامكانيات المتطورة للحاسب الآلي في التحليل الاقتصادي إلى ظهور فرع متمم اصبح يُطلق عليه الاقتصاد والتمويل المحاسبي (Computational Economics and Finance)، ومن أهم التطورات في هذا المجال ما أصبح يُعرف بنماذج المحاكاة على مستوى الوحدة أو الفرد (Agent-Based simulation) والتي أسهمت في تخطي العديد من العقبات التي تحد من التحليل الاقتصادي لسلوك الوحدات الاقتصادية باستخدام الرياضيات، والاستنتاج المنطقي الصرف. ومع التوسع في استخدام هذه الأداة لتفسير السلوك الاقتصادي والتحليل الاقتصادي في المدارس الفكرية الاقتصادية الوضعية، إلا أنها لم تستخدم لتحليل الحوافز الدينية والقواعد الشرعية التي لها دور كبير في توجيه السلوك الاقتصادي الإسلامي باستخدام آخر ما توصل إليه علم الاقتصاد من أدوات^{٢١}.

ثانياً: إشكالية الفجوة بين الإطار النظري ومجالات التطبيق ومتطلبات التحول إلى الاقتصاد الإسلامي

بداية وعلى الرغم لما تم الإشارة إليه فيما تعلق بالإطار النظري في حقل البحث في الاقتصاد الإسلامي من ناحية الكم أو الكيف أو مجالات توزيع الاضافات بحسب المجالات والموضوعات؛ وعلى الرغم من الانتقادات التي توجه في عديد الدراسات النقدية الإغنائية، إلا أنه يمكن تثبيت حقيقة مفادها أن الاقتصاد

٢١. سامي إبراهيم السويلم، الاقتصاد الإسلامي في عالم مركب: دراسات استطلاعية باستخدام المحاكاة على الوحدة، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، المشروع رقم ٠١-١٣، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠١٢، ص ٢.

الإسلامي قد بلغ مرحلة من التراكمية المعرفية التي تُحسب لجهود ورواد هذا الحقل من المعرفة.

وفي هذا الجزء من الدراسة وفي سياق علاج المشكلة البحثية لهذه الورقة فإننا سنستعرض مجموعة من الإشكالات التطبيقية والذي يُعتبر علاجها وتصويبها جزءاً من المتطلبات الهامة للتحول التطبيقي إلى الاقتصاد الإسلامي.

١. متطلبات التمويل والصيرفة الإسلامية في ضوء مبادئ وخصائص وأهداف الاقتصاد الإسلامي:

١,١ فجوات التطبيق في التمويل والصيرفة الإسلامية بين التحليل الاقتصادي الوجودي والتحليل الكلي:

يجدر التأشير أنه وإذا أردنا أن يكون للاقتصاد الإسلامي أثره وفاعليته في تجسيد وتحقيق مبادئه وخصائصه وأهدافه^{٢٢}، فإنه ومن الضرورة بمكان أن يكون هناك تناسبا بين التأصيل والتنظير له وبين مجالات التطبيق. وفي هذا السياق فإنه من المهم الإشارة أنه ومع ما تمّ الإشارة إليه من تركّز وتمركز جهود البحث في موضوعات التمويل والصيرفة الإسلامية، فإنّ هذا التركيز ينصرف لينسحب عند

٢٢. للتوسع حول مبادئ وخصائص وأهداف الاقتصاد الإسلامي راجع:
- * محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة محمد زهير السهموري، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان، ١٩٩٦، ص ٢٦٨ - ٢٧٣.
 - * رفيق يونس المصري، أصول الاقتصاد الإسلامي، ط٥، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٥، ص ٣٥ - ٣٨.
 - * حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي، الجزء الثاني، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٩٤، ص ٩٥.
 - * محمد عبد المنعم، عبد القادر عفر، النظام الاقتصادي في الإسلام، دار المجمع العلمي، جدة، ١٩٧٩، ص ١٦ - ١٧.
 - * حسين غانم، المدخل لدراسة التاريخ الاقتصادي والحضاري رؤية إسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ١٩٩٠، ص ١٣١ - ١٣٦.
 - * فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ٢٠٠٣، ص ٣١٢.
 - * محمود شوقي الفنجرى، المذهب الاقتصادي في الإسلام، ط ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٧، ص ٢٠٩ - ٢١٠.

مناقشة مجالات التطبيق في الاقتصاد الإسلامي، والمُسجل أنه منذ عقود وخاصة العقد الأخير فإن مفهوم الاقتصاد الإسلامي لدى المسلمين بوجه عام ولدى الغرب بوجه خاص، قد انحسر عند بدائل التمويل والصيرفة التي تُطرح في الاقتصاد الإسلامي، وهذا التصور له ما يُبرره كون هذا المجال قد حظي بنسب عالية من حقلي التنظير والتطبيق له. وهو الأمر الذي يُثير مجموعة من الإشكالات على المستوى النظري والتطبيقي، ويخلق بذلك فجوة بين «المبادئ» و«الخصائص» و«الأهداف» والغايات والوسائل والأدوات. وكمحصلة لذلك تعميق الفجوات بين المرتجى والمتاح من قيام الاقتصاد الإسلامي.

إن حالة تنامي الاهتمام بالصيرفة الإسلامية _ مع ما يُحسب لها من آلاء ومغانم، وما يُثار حولها من مخالقات أو ملاسبات وما يوجه لها من انتقادات سننترق لها لاحقاً - يُثير خلا واضحاً في بنين التطبيق للاقتصاد الإسلامي، يحرمه من الاستفادة من نقاط قوة تكمن في مجالات عديدة.

وتناسقاً مع واقع الحال المسجد في تنامي الاهتمام بالعمل المصرفي الإسلامي وصيغته التطبيقية سواء على مستوى البلاد الإسلامية أو على المستوى العالمي - خاصة بعد الأزمات المتتالية التي شهدتها الأنظمة الرأسمالية - فإنه لزاماً على المهتمين بهذا المجال تصميم تصور متكامل لكافة جوانب آليات عمل البدائل التمويلية الإسلامية. ومن ناحية التحليل الاقتصادي الجزئي الوجدوي، يُمكننا تجاوزاً أن نوافق رأي من يرى بأن العمل المصرفي الإسلامي وصيغته التطبيقية سواء من ناحية التأسيسات النظرية أو الممارسات العملية - وإن كانت ضرورة التطوير وضبط الاخفاقات والتجاوزات أمر ضروري للاستمرارية والتطوير - أثبت نجاعته كبديل للصيغ التقليدية. إلا أن الاستفادة من هذا البديل يظل مركزاً على حل مشكلة الندرة في عامل الإنتاج المتمثل في رأس المال، أي بتعبير آخر توفير الاحتياجات التمويلية لقطاع الاستثمار، ومع يترتب عن هذا

الأمر من إيجابيات على الاقتصاد من ناحية تحليل الأسواق على المستوى الجزئي. إلا أنه ومن ناحية التحليل الكلي، فإن حالة الإقصاء لآليات وأدوات التمويل الإسلامي من صلب الممارسات التطبيقية للسياسات الاقتصادية وخاصة النقدية منها، يحرم الاقتصادات من مكامن قوة يمكن لها أن تُشكّل أدوات هامة في علاج حالات الاختلالات الاقتصادية سواء أكانت حالات الانكماش أو التضخم أو عجز الموازنة أو اختلالات ميزان المدفوعات. وعلى الرغم من مداخل التأثير للسياسات الاقتصادية الوضعية على التمويل الإسلامي، بسبب العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية^{٢٣}، ونتيجة لذلك قد يكون للتمويل الإسلامي أثر غير مباشر في علاج تكلم الاختلالات المُشار إليها. إلا أن عملية التجاوز التطبيقية الحاصلة لآليات وأدوات التمويل الإسلامي كمتغير مهم ضمن نموذج التوازنات الكلية للأسواق (سوق السلع والخدمات وسوق النقد، وسوق رأس المال) والاقتصار على معدلات الفائدة كمتغير مُفسّر، يمنع من استخدام إمكانات هذه الآليات كأداة مُستقلة لها أثرها في التوازنات الآتية. ويقال من أهمية تحديد التغيرات اللازمة لهذه الأدوات والاستفادة من تأثيراتها العملية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وباعتبار أن التحديد الأمثل للمتغيرات المؤثرة في السياسات الاقتصادية، وجرعات الحقن أو التسرب النقدي والمالي للاقتصاد أمر مهم للقياس والتنبؤ، وتفعيل تلك السياسات. وبالتالي فإن عملية الاستبعاد المشار إليها تُثير حزم من الإشكالات التي تُؤثر على نجاعة السياسات الاقتصادية، فلجرعات الحقن أو التسرب الناتج عن التمويل الإسلامي والموجودة في الاقتصاد والمُستبعدة من نموذج القياس الاقتصادي أثر على التغيرات الكلية اللازمة وعلى الفجوات الزمنية المُحددة لعلاج تلكم الخلل، ما يُسفر عن تشوّه في عمليات القياس والتنبؤ وتحديد متطلبات ضبط الاختلال الكمية والزمنية. وقد

٢٣. للتوسع حول العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك التجارية أنظر: سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٤.

يؤدي كل ذلك إلى انتقال الاقتصاد من خلل إلى خلل معاكس يختلف عنه في الأثر وطبيعة السياسات الاقتصادية المنتهجة.

إن التفاوضي عن الجوانب المشار إليها تتسبب في تشوه تحقيق هدف مهم من أهداف الاقتصاد الإسلامي ممثلاً في النمو والاستقرار الاقتصادي، هذا الهدف المُرتجى تحقيقه يساعد في تخفيض اللا مساواة التي يسببها بالضرورة الركود والتضخم والتقلبات الشاذة في الأسعار وأسعار الصرف. وعلى ذلك فإنه من الضروري تسليط الاهتمام بموضوعة الصيرفة الإسلامية من جانب التحليل الاقتصادي الكلي، لتشكل صلب الآليات والأدوات التطبيقية للسياسة الاقتصادية الرامية إلى تحقيق أهداف الاستقرار والنمو والتنمية الاقتصادية الوطنية، والموائمة بينها وبين أدوات السياسة النقدية الوضعية تناسباً مع الحقائق المجسدة في أرض الواقع، وبحسب مراحل التحول المحققة.

٢،١ إشكالات التطبيق في التمويل والصيرفة الإسلامية على المستوى

الجزئي:

إن تتبع توزيع عمليات التمويل في المصارف الإسلامية يمكن من إعادة إثارة ملاحظة سابقة تم طرحها والمتعلقة بحالة التركيز والتمركز في الاقتصاد الإسلامي، فبعد إثارة هذه الملاحظة في الشق المتعلق بالتنظير وتسجيلها في الجانب المتعلق بالتطبيق، وفي سياق التحليل المتعلق بتطبيقات التمويل والصيرفة الإسلامية يُسجل هذا التمرکز والترکز في جانب التحليل الاقتصادي الجزئي على حساب التحليل الاقتصادي الكلي. وعلى مستوى التحليل الجزئي لعمليات الصيرفة الإسلامية، وعند تفحص أنواع التمويلات المتبعة على كثرة أنواعها فإن من المسجل تركّز^{٢٤} عمليات التمويل في كثير من الأحيان وفي عديد المصارف ضمن عقود التمويل النقدي للأفراد والمؤسسات بـ «التورق»

٢٤. وبهذا التوصيف يصبح إزاء تطبيق جزء من أنواع التمويل من جزء من أنواع التحليل لجزء من أصناف التطبيق مرتبط بجزء من أنماط التنظير في حقل الاقتصاد الإسلامي. وبذلك فمن الخطورة بمكان أن تُصيح نسب التركيز والتمركز لهذا الجزء على وجه الخصوص في الاقتصاد الإسلامي.

و«العينة» و«السلم المنظم» و«بيع الديون مع الحسم»، وغيرها من الصيغ التي تشترك في اعتماد الشكليات، وتتقاسم صفة الخلو عن المخاطر التي لا تتفك عن المعاملات الشرعية الحقيقية من بيع وإجارة ومشاركة ومضاربة. وهذه الممارسة تخل بعنصر أساسي ضمن مبادئ الاقتصاد الإسلامي (مبدأ المشاركة، ومبدأ الغنم بالغرم)، كما تخل بمبدأ أولوية التمويل للاستثمارات الحقيقية (المنتجة).

وبذلك فإن تطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال «منهج المحاكاة» يُعدّ إشكالية تعصف بمصادقية التمويل الإسلامي، وتخل بالمبادئ والأهداف التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، وقد تفاقمت هذه الظاهرة تفاقماً ملحوظاً واتسع نطاقها بناء على منهج «المقابلة بالمثل». فاتجه التيار السائد في الصناعة المالية الإسلامية إلى تطوير منتجاته من خلال محاكاة ما هو شائع ومتداول في السوق المعولم، والمشكلة الأساسية هنا ليست في تقديم منتجات بديلة عن التقليدية، وإنما في المقاربة المنتهجة القائمة على الرغبة في التشبه للحصول على ما لدى المتشبه به. فهل يُمكن للذي يتشبه بآخر أن يُقدم بديلاً له؟ وقد فصل هذه المسألة الفيلسوف الفرنسي «روني جيرار» (Girard Ren)، أستاذ الأدب المقارن بجامعة ستانفورد الأمريكية، من خلال نظريته التي تُسمى بـ «نظرية المزاحمة القائمة على المحاكاة»²⁵. ويُمكن شرح أسلوب «المحاكاة» الذي ينتهجه التيار السائد في الصناعة المالية الإسلامية بالقول: أن المحاكاة هي الأسلوب الأكثر ممارسة في واقع الصناعة الإسلامية اليوم. وفكرتها في غاية البساطة: إذا كان المنتج المطلوب هو القرض بفائدة، فيجب البحث عن بديل للقرض بالفائدة من خلال الصيغ التي تنتهي إلى نقد حاضر بيد العميل مقابل أكثر منه في نمته للمصرف. وإذا

25. Girard Ren, *Ce qui se joue aujourd'hui est une rivalité mimétique à l'échelle planétaire*, Le Monde, 5 novembre 2001.

نقلا عن: عبد الرزاق سعيد بلعباس، الأبعاد المقاصدية للتمويل في عالم مركب، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد ٢٧، عدد ٣، السعودية، ٢٠١٤، ص ٨١.

كان المصرف التقليدي يُقدم الوديعة لأجل فالمصرف الإسلامي يجب أن يجد صيغة تُحقق النتيجة نفسها، بحيث يُسلم العميل نقداً للمصرف ليحصل على قيمة أكثر منه بعد مدة محددة، وهكذا. وبذلك فإن تطور الصيرفة الإسلامية سار على هذا النهج من محاكاة للمصرفية التقليدية من خلال إيجاد بدائل لجميع المنتجات التقليدية تُقدم الخدمة نفسها، وتسد الحاجة نفسها، ولكن من خلال عقود تسمح بالجواز من خلال الشكليات^{٢٦}.

وعلى ذلك فإن من أهم متطلبات الجوانب التطبيقية للتمويل والصيرفة الإسلامية ضرورة التمييز الحقيقي لمنتجات المؤسسات المالية الإسلامية، لا الشكلي، عن منتجات وممارسات المؤسسات المالية التقليدية. فتحريم الإسلام للربا وعقود الغرر ونحوهما إنما كان لأجل آثاره الاقتصادية والاجتماعية السلبية الكارثية في المجتمعات، لا باعتبار شكليات العقود الموصلة إلى الربا والغرر. وبالتالي فإن البعد الحقيقي عن الربا وعقود الغرر يقع موقع اللبّ من قضية التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالرسالة الاجتماعية^{٢٧} والعمل على إيجاد الطرائق التي يُسهم من خلالها التمويل الإسلامي في بناء نظام مالي قائم على تنوع طرائق التمويل، الذي يُشكّل مرتكزاً أساسياً للسلامة المالية والاستقرار والنمو الاقتصادي، ويحقق مبادئ الشفافية والعدالة والتكافل الاجتماعي.

٢. تنمية تطبيق المجالات والفروع المتعددة للاقتصاد الإسلامي كمطلب

ضروري للتحويل:

إن الاقتصاد مجالات قد تكون مختلفة متباينة من حيث الموضوع لكنها من وجهة نظر التحليل الاقتصادي مترابطة تؤثر في بعضها بعضاً، تأثير المتغير التابع حيناً والمتغير المستقل آخيين أخرى. كما أن تحقيق الأهداف الكلية

٢٦. عبد الرزاق سعيد بلعباس، الأبعاد المقاصدية للتمويل في عالم مركب، مرجع سبق ذكره، ص ٨٢.
٢٧. عبد العظيم أبوزيد، الأزمة المعرفية للاقتصاد الإسلامي مُشكلة التطبيق " تشخيص حالة التمويل الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد ٢٦، عدد ١، السعودية، ٢٠١٣، ص ٨٢.

للاقتصاد الإسلامي يتحقق من خلال تكامل جميع مجالاته. وطغيان جانب عن جانب قد يُشكّل خلافا وعوارا يحد من تجسّد الأهداف الكبرى من قيامه.

وكما يرى « باقر الصدر » فإنّ علم الاقتصاد الإسلامي لا يمكن أن يولد ولادة حقيقية إلا إذا وجد هذا الاقتصاد في كيان المجتمع بجذوره ومعالمه وتفصيله ودُرست الأحداث والتجارب الاقتصادية التي يمر بها دراسة منظمة.^{٢٨}

إن موضوعات وتطبيقات الاقتصاد الإسلامي لا تنحصر في عمليات التمويل والصيرفة، بل تتجاوزه لتشمل موضوعات عدة منها: موضوعات السياسات الاقتصادية، التجارة الخارجية، الزكاة، الوقف، المالية العامة ... الخ وهي جوانب على قدر كبير من الأهمية. وما لم تُتَح فرص التطبيق العلمي العملي لهذه المجالات في البلاد الإسلامية، فستبقى حبيسة الأسفار، وطيات البحوث والدواوين ... ولا يُمكن بأي حال من الأحوال الحكم على سلامة وصلاحيّة التنظير ما لم يُجسّد على أرض الواقع تجارب ميدانية ... فالنظريات الاقتصادية تُصَحّح وتُصوّب أو تولد على أنقاض إخفاقات من سبق (أي إخفاقاتها الفكرية المقاسة من خلال التطبيق)، ووضعت في تفسيراتها اختلالات محتملة كبذور وكأسس لما هو آت، كما أنّ كل السياسات الاقتصادية وغيرها ترممت زلاتها وتحسن أداءها بردم نقائص انتابت ما قبلها، مانحةً عبر نقائصها فرصة لما بعدها ليحل محلها أو يصلح خللٌ أحدثته أو لم تستطع إيجاد حل له ... وهكذا وإلى غاية اليوم لا تزال تلك الديناميكية تفعل مفعولها فكراً، وممارسةً.

إنّ استبعاد مجالات من مثل موضوعات الزكاة ممثلاً، من التطبيقات العملية وبقائها محصورة على الأداء الفردي في أغلب البلدان، وفي أحسن الأحوال تتكفل بها مؤسسات لم ترقى إلى تطبيق شمولية الإطار والتأصيل النظري، مع انعدام الثقة

٢٨. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧-١٨.

الشعبية بهذا النوع من المؤسسات، وبالاقتدار إلى التشريعات المنظمة والملمزة لأداء الزكاة والآليات المرافقة لها، يجعل من الصعب الحكم على الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة في تحقيق المبادئ والأهداف التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، كما يُصبح من الترف الفكري الحديث (أي لن يتجاوز الأبحاث والدراسات النظرية على أصالتها وقيمتها إضافتها) عن الأدوار النقدية والمالية للزكاة كأداة لعلاج الاختلالات والأزمات ضمن توليفة السياسات الاقتصادية أو كسياسة اقتصادية مُستقلة^{٢٩} تشمل أدوات التصحيح النقدي والمالي والتصحيح الخارجي. ونفس الأمر عندما نتحدث عن السياسات المالية والنقدية من منظور الاقتصاد الإسلامي والتي أي هذا الموضوع - لم تتح له الفرصة للتطبيق على صعيد الاقتصادات الوطنية، وينسحب الأمر لكثير من المجالات.

إنه ومع عملية استبعاد فروع كثيرة في حقل الاقتصاد الإسلامي من مجال التطبيق، ومع ما يُسجل من ملاحظات واختلالات ومخالفات لما هو مُطبق على أرض الواقع، يجعل من الصعب الحديث عن تحول كامل وتام إلى الاقتصاد الإسلامي، كما يجعل من الصعب تجسد خصائص ومبادئ الاقتصاد الإسلامي على أرض الواقع، وبذلك فمن الصعوبة بمكان التأكد من تحقيقه لمقاصده وأهدافه التي سيقوم من أجلها.

خلاصة: كخلاصة لهذه الدراسة نطرح مجموعة من النتائج نجملها في ما يلي:

٢٩. أنظر: عقبة عبداللاوي، فوزي محيريق، الأدوار النقدية والمالية للزكاة وتصحيح الاختلالات الاقتصادية، المؤتمر العالمي الأول للجامعات حول الزكاة، مركز أبحاث الزكاة الماليزي بجامعة تكنولوجي مارا (Mara)، كوالالمبور، ماليزيا، ٢٢-٢٤ نوفمبر ٢٠١١م.
عقبة عبداللاوي، فوزي محيريق، مصفوفة الأدوات الزكوية "مقترح مستقل ضمن السياسة الاقتصادية، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (تركيا)، كلية الدراسات الإسلامية في الدوحة (قطر)، جامعة حمد بن خليفة (قطر)، البنك الإسلامي للتنمية (السعودية)، -اسطنبول - تركيا، ٩-١٠ سبتمبر ٢٠١٣.

- * إن المنطق الذي يسوس الفكر الرأسمالي والممارسات العملية أعطت الرأسمالية أبعاداً مدمرة تضخمت مع مرور الزمن حتى صارت اليوم خطراً حقيقياً على مستقبل الإنسانية جمعاء. الأمر الذي فتح الباب لأزمة حضارة فعلية، تدفع إلى ضرورة إيجاد البديل الذي يحقق الرفاه المادي والمعنوي، ويُجسد الأخوة الإنسانية والعدالة الاجتماعية.
- * يجب أن تكون المنهجيات التي اتبعت في الكتابة في حقل الاقتصاد الإسلامي جزءاً من الفلسفة والتصورات الكلية الإسلامية، ويجب للمعتقدات العلمية لعلم الاقتصاد الإسلامي، وأن تكون جزءاً من العقيدة الإسلامية ويجب أن لا تعارض أهدافها الكلية ولا مكوناتها العقدية أو ضوابطها للسلوك البشري عامة وللسلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية، النظرة الكونية الإسلامية.
- * لقد تطورت المعرفة الاقتصادية الإسلامية من خلال المنهجية التقليدية ، ومن الناحية المنهجية فإن رفض القيم العلمية لعلم الاقتصاد التقليدي، وانحسار بناء علم الاقتصاد الإسلامي على منهجية الاقتصاد التقليدي أدى إلى عدم انسجام منطقي ، وهذا كان سبباً وراء تخلف النمو المعرفي لعلم الاقتصاد الإسلامي وعدم اجتياز النظريات الاقتصادية الإسلامية للمعايير وتحقيقها للقبول العام من قبل المحافل العلمية.
- * على الرغم من الجهود التي تُسجل في دراسة الجوانب الشرعية للاقتصاد الإسلامي، لكن هذا التقدم لم يستمر في الاتجاه المأمول لأسباب متعددة، منها قصور مستوى « الاستقراء »، و ضغوط الصناعة المالية التي أدت أحياناً إلى تراجع التأصيل الفقهي للنشاط الاقتصادي.

- * لا يوجد ما يُلزم الباحث بالتوقف عند فكر اقتصادي معين أو مدرسة فقهية محددة دون غيرها، والمطلوب من الباحث تتبع النتائج الثابتة والمناهج المفيدة من أي مصدر كان، والعمل على انتظامها في عقد الاقتصاد الإسلامي في ضوء النظرة الكونية الإسلامية.
- * المسجل تركز وتمركز جهود البحث في موضوعات التمويل والصيرفة الإسلامية، كما أنّ هذا التركيز ينصرف لِيُسجل ضمن مجالات التطبيق في الاقتصاد الإسلامي.
- * إن تطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال منهج المحاكاة يُعدّ إشكالية تعصف بمصداقية التمويل الإسلامي، وتخل بالمبادئ والأهداف التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي.
- * من أهم متطلبات الجوانب التطبيقية للتمويل والصيرفة الإسلامية ضرورة التميز الحقيقي لمنتجات المؤسسات المالية الإسلامية، لا الشكلي، عن منتجات وممارسات المؤسسات المالية التقليدية.
- * إن حالة الإقصاء لآليات وأدوات التمويل الإسلامي من صلب الممارسات التطبيقية للسياسات الاقتصادية وخاصة النقدية منها، يحرم الاقتصادات من مكامن قوة يمكن لها أن تُشكّل أدوات هامة في علاج حالات الاختلالات الاقتصادية.
- * إن استبعاد فروع كثيرة في حقل الاقتصاد الإسلامي من مجال التطبيق، ومع ما يُسجل من ملاسبات واختلالات ومخالفات لما هو مُطبق على أرض الواقع، يجعل من الصعب الحديث عن تحول كامل وتام إلى الاقتصاد الإسلامي

قائمة المراجع:

١. سامي إبراهيم السويلم، الاقتصاد الإسلامي في عالم مركب: دراسات استطلاعية باستخدام المحاكاة على الوحدة، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، المشروع رقم ٠١-١٣، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠١٢.
٢. سامي إبراهيم السويلم، معالم التنظير في الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد ٢٦، عدد ١، السعودية، ٢٠١٣.
٣. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٤.
٤. شوقي أحمد الدنيا، التعليق حول الدراسة: تشخيص الأزمة المنهجية لعلم الاقتصاد الإسلامي لعبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد ٢٦، عدد ١، السعودية، ٢٠١٣.

٥. عبد الرحمن يسري، الاقتصاد الإسلامي بين منهجية البحث وإمكانية التطبيق، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٩٩٩.
٦. عبد العظيم أبوزيد، الأزمة المعرفية للاقتصاد الإسلامي مشكلة التطبيق " تشخيص حالة التمويل الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد ٢٦، عدد ١، السعودية، ٢٠١٣.
٧. فضل عبد الكريم بشير، عبد الرزاق سعيد بلعباس، الاقتصاد الإسلامي على مفترق طرق؟ دعوة للحوار، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد ٢٦، عدد ١، السعودية، ٢٠١٣.
٨. مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ط ٤، دار الفكر، دمشق.
٩. محمد إقبال، تجديد التفكير الديني في الإسلام، ترجمة محمود عباس، ط ٢، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.
١٠. محمد إقبال، ديوان محمد إقبال: الأعمال الكاملة، إعداد سيّد عبد الماجد الماغوري، ط ٣، ج ٢، الديوان السابع: رسالة الخلود (جاويد نامه)، نقله إلى العربية شعرا حسين مجيب المصري، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ٢٠٠٧.
١١. محمد الغزالي، الإسلام المفترى عليه .. بين الشيوعيين والرأسماليين، ط ٦، نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر، ٢٠٠٥.
١٢. حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي، الجزء الثاني، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٩٤.
١٣. حسين غانم، المدخل لدراسة التاريخ الاقتصادي والحضاري رؤية إسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ١٩٩٠.

١٤. رفيق يونس المصري، أصول الاقتصاد الإسلامي، ط٥، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٥.
١٥. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، تشخيص الأزمة المنهجية لعلم الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد ٢٦، عدد ١، السعودية، ٢٠١٣.
١٦. عبد الرزاق سعيد بلعباس، الأبعاد المقاصدية للتمويل في عالم مركب، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد ٢٧، عدد ٣، السعودية، ٢٠١٤.
١٧. عقبة عبداللوي، فوزي محيريق، مصفوفة الأدوات الزكوية "مقترح مستقل ضمن السياسة الاقتصادية، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (تركيا)، كلية الدراسات الإسلامية في الدوحة (قطر)، جامعة حمد بن خليفة (قطر)، البنك الإسلامي للتنمية (السعودية)، - اسطنبول - تركيا، ٩ - ١٠ سبتمبر ٢٠١٣.
١٨. فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ٢٠٠٣.
١٩. محمد عبد المنعم، عبد القادر عفر، النظام الاقتصادي في الإسلام، دار المجمع العلمي، جدة، ١٩٧٩.
٢٠. محمد عمر شابرا، الإسلام والتحديات الاقتصادية، ترجمة محمد زهير السمهوري، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان، ١٩٩٦.

٢١. محمود شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، ط ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٧.
٢٢. الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، الجزء ٣، ط ٣، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ١٩٨٧.